عن المتلازمين وهو لا يكون الا بجواز الانفكاك بينهما فيلزم ان ينعدم
اللزوم على فرض تحققه وهو محال ويمكن ان يجاب عن هذا الاشكال بكلا من
المناقضة والنقض والمعارضة اما المناقضة فبان يقال لانا نعلم ان التمايز من
خواص الموجودات الخارجية بل يوجد في غيرها ايضا كما بين عدمي الشرط
والمشروط وبين عدمي العلة ومعلولها فان قلت نحن نقول من
الرأس لم يكن الملازمة موجودة في الخارج فلا يخلو اما ان يكون بين
المتلازمين امتناع الانفكاك فيه ام لا فان كان الاول كان اللزوم متحققا
فيه على تقدير انتفائه وان لم يكن لا يكون اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما لانه
ح يجب ان يكون بينهما جواز الانفكاك وهو يوجب ما ذكرناه وهو
ظاهر فنقول ان لامتناع الانفكاك بين الشيئين في الخارج اعتبارين احدهما
ان يكون موجودا في الخارج والثاني ان يكون مظروفا للخارج بمعنى ان يكون احد الطرفين
يمتنع في الخارج انفكاكه عن الآخر فمحل الترديد ان كان الاعتبار الاول اخترنا الشق
الثاني منه قوله يلزم ان لا يكون اللازم لازما والملزوم ملزوما قلنا لا نسلم قوله
لانه يجب ان يكون بينهما جايز الانفكاك عن الآخر قلنا لا نسلم ذلك وانما يكون كذلك
ان لو لم يكن بينهما امتناع الانفكاك بالاعتبار الثاني وهو ممنوع اذ لا يلزم
من انتفاء مبدأ المحمول في الخارج انتفاء المحمول في الخارج فان العدم كما يعتبر معدوما
في الخارج مع ان العدمي لا يحمل موضوعه حملا خارجيا وان كان الاعتبار الثاني

اخترنا الشق الاول

اخترنا الشق الاول قوله يلزم ان يكون اللزوم موجودا في الخارج على تقدير
انتفائه فيه قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك لو كان المحل الخارجي منافيا لانتفاء
مبدإ اللزوم فيه وهو ممنوع كما مر واما النقض فتوجيهه ان يقال ان هذا الدليل
بجميع مقدماته غير صحيح لتخلف الحكم المطلوب عنه في الملازمة البديهية
البينة والمبينة بالبراهين القطعية اليقينية واما المعارضة فتوجيهها
ان يقال دليلكم وان دل على مدعاكم ولكن عندنا ما ينافيه وهو انا لو لم
يجز لزوم شيء لشيء لكان كل من الحكمين الامرين جايز الانفكاك عن صاحبه
وهو ظاهر فجواز الانفكاك ايضا من جملة المعاني فلا بد ان يكون ذلك
جايز الانفكاك عن موضوعه وهو ظاهر ولا شك ان ذلك محال لان
انفكاك جواز الانفكاك عن الشيء يستلزم امتناع الانفكاك المفروض
الاستحالة وح هو ايضا محال والشبهة فيه جواز المحال وبعبارة
اخرى لا يخلو اما ان يكون جواز الانفكاك ممتنع الانفكاك عن
موضوعه ام لا فان كان الاول فوقع التلازم هناك بلا اشتباه وهو
ينافي مطلوب المعلل الاول وهو المطلوب وان كان الثاني لا يمكن التلازم
ثم وهو محال لانه يلزم الانقلاب ح على انه ايضا يوجب انتفاء مطلوبكم
وهو محال ايضا والدور ان هو ترتب الشيء على الشيء الذي له صلوح العلية
اي كون شيء بحيث يحصل عند حصول شيء آخر بصح تعليل الشيء الاول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)